

زبدة الأصول

[41] المترتبة على القطع من قطع النظر عن كاشفيته وطريقيته بل بما هو صفة خاصة نفسانية كبقية الصفات فلا نظر لدليلها إليها أصلاً. وبذلك يظهر أن ما افاده المحقق الخراساني، من أن دليل التنزيل لو كان كافياً لتنزيل الأمانة منزلة القطع الطريقي والموضوع على وجه الطريقية لكان دليلاً على قيامها مقام القطع المأخوذ في الموضوع على وجه الصفية من غير فرق، غير تام. وأما الدعوى الثانية فيشهد بها إطلاق دليل الأمانة فإنه كما يدل على ترتيب أثر القطع العقلي على الأمانة كذلك يدل على ترتيب أثره الشرعي. توضيح ذلك أن المَجْعول في باب الأمانات، هو الطريقية والكاشفية التامة بالغاء احتمال الخلاف، ويعبر عن ذلك بتميم الكشف، فمفاد دليل الأمانة جعلها قطعاً، فإن شئت فعبر عنه بتنزيل الأمانة منزلة القطع، ومرجعه إلى التوسعة في القطع موضعاً وجعل فر تعبدية له، وعليه فكما أنه يدل على ترتيب أثر القطع العقلي أي أثر المقطوع على الأمانة والمؤدى باعتبار أنه بعد تميم كشف الأمانة يصير المؤدى منكشفاً تعبدية، فيلزم ترتيب أثره، كذلك يدل على ترتيب أثر القطع الشرعي أي الحكم المأخوذ في موضوعه القطع، كما أنه على اختياره المحقق الخراساني (ره)، من أن المَجْعول في باب الأمانات هو المنجزية والمعذرية يكون مقتضى إطلاق الدليل ذلك. وما افاده (قده) في وجه عدم القيام بما توضيحه أن تنزيل شيء منزلة شيء آخر، يستدعي لحاظ المنزل، والمنزل عليه، ولحاط الأمانة والقطع في تنزيل الأمانة منزلة القطع الطريقي المحض، لا بد وأن يكون آلياً إذاً الأثر مترتب على الواقع المنكشف بالقطع لا على نفس القطع، فيكون النظر في الحقيقة إلى الواقع ومؤدى الأمانة، ولحاط الأمانة والقطع في تنزيل الأمانة منزلة القطع الموضوعي يكون استقلالياً، إذاً الأثر مترتب على نفس القطع فيكون النظر إليه حقيقة، وحيث أن الجمع بين التنزيلين في دليل واحد، مستلزم للجمع بين اللحاظين التنافيين، أي اللحاظ الآلى والاستقلالي المتعلقين بملحوظ واحد في آن واحد، وهو غير ممكن، فلا بد وأن يكون التنزيل بلحاظ أحدهما، وحيث أن المستفاد من أدلة حجية الأمانات يحسب المتفاهم العرفي هو لحاظ القطع طريقياً
